الولد وقولك اخر ثم السير على بيض العير وخوذ ذلك فالجواب
ان الحرف الجي بعد اسم محذوف والاصل في الاول مالدي يليل
نام صاحبه وفي الثاني ماهي بولد مقولة مع الولد ومحمل على
بيض العير خاصة انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها
وسهولتها والا ففي مات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي
في الاشباه والنظائر بتتبعها فوجدناها فوق ثلاثين علامة
ثم عدها ثم ان الاولى الوقوف عليها فليراجع وعلامة الفعل اي ماصح
عليه هذا اللفظ من الافراد اعم من ان يكون من افراد الماضي
كقام او المضارع كيقوم او الامر كقم وليس المعنى ان العلامة للفظ
فعل بل لافراد هذا المرسوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل
بعضها اذ منها لا يقبل العلامات التي ذكرها كما تعلم به وما افعله
في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وجب منحبذا وكفى من
كفى لهذا ان تقول وقال التاطي ان هذه افعال ماضية تقبل
تا التانيث بالنظر الى اصلها وعدم قبولها لها عارض لان
العرب الزمت تجردها عن التا والعبرة بالاصل فقولي هجا
يصح ان يراد جميع افراد الفعل ثم ان قولنا علامة مبتدأ وقوله
قد حتى ولا يحق ان قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف
لا يخبر به ولا عنه والجواب ان معنى قولهم الحرف لا انه لا
يخبر عنه بل اخبارنا عنه مجرد لفظه وهذا لا ينافي انه يخبر بلفظ
الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله انه اذا التفت لمعنى الحرف
لا يصح ان يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنا الفعل ايضا فانه
لا يصح ان يخبر عنه فان اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا
ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا اريد
بلفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض اي هذا اللفظ
فعل وحاصل هذه المسئلة ان الالفاظ لما انها موضوعة
لمعانيها وضعا قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعلا
وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي

علي جاني هب اليه التفتازاني في حواشي شرح لفظ اريد به نفسه فهو اسم
منقول علم لنفسه فتكون من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشيء
بعينه غير متناول غيره وقيل من اعلام الاجناس علما للمفهوم الكلي
لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها في المهملات
التي لا تلفظ بخصوصها من كلام مركب من ثلاثة احرف وخلوها مما
عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في
جواز الاخبار عن الفاظها سواء كانت موضوعة او مهملة
وقد علم ان الواضع وضع المهملات لا لنفسها وضعا قصديا
او غير قصدي وانما اسما بهذا الاعتبار خارج عن الاقسام
فمكابرة في لغة قواعد اللغة على ان اثبات الوضع الغير القصدي
لا يساعده عقل ولا نقل وانما اركب تقصيا عن الالتزام الا
يشترك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض الثقاة من ان
اللفظ اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد انه علم حقيقة بل
اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه للخطور
بالنفس لا يد والى في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور
او فيكون الحاصل ان اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة
العلم في جريان احكام الاسم عليه سواء كان مهملا او مستعملا
لكن اجرا احكام الاسم عليه واثباتها خواصه له يريد المذهب
الاول وهو مذهب السعد والسيد ان يقول انما قبل الاحكام
وخاصة لكونه في تاويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة
هنا وان كان في فيها ضعوبة للمتدي لكنها له لتقاسمها وعموم
نفعها وشحنا بها حاشية الصاغاني تقييد الفوائد فاذ
قلت انه قد لفاظة حرف وضرب فعل ماض باعتبار كون كل من
قد وضرب وقع منه الكون اسما كما علمت والاخبار عن
قد بانها حرف وضرب بانه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدي
عين الخبر والجواب ان معنى قولنا قد حرف اي ما صدق عليه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)